

أوجه الاستغلال الاستعماري للفلاحة المغربية خلال فترة الحماية 1912-1956م

Aspects of the colonial exploitation of Moroccan agriculture during the period of protection 1912-1956

الدكتور محمد سليمان *

أستاذ بثانوية مولاس الحسن التاهيلية. بولمان./ المغرب

Slanimohamed471@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/04 تاريخ القبول: 2020/10/06 تاريخ النشر: 2020/12/30

ملخص: لعبت الفلاحة بالمغرب على مر التاريخ دورا اجتماعيا واقتصاديا مهما في حياة المغاربة، وقد ظلت لوقت طويل تقوم بتلبية حاجيات السكان كما ونوعا، وإذا كان إنتاج هذا القطاع قد ظل تحت رحمة التقلبات المناخية، فإن عوامل أخرى ساهمت في تغيير ملامحه وخاصة الإكراهات الجديدة التي أفرزها التدخل الاستعماري، إذ بدخول المستعمر إلى المغرب تمكن من الاستيلاء والاستحواذ على أخصب وأجود الأراضي الفلاحية مستغلا جهل القبائل المغربية بالطرق القانونية لعملية التحفيظ والتملك العقارية، وهكذا تقلصت المساحات الزراعية للفلاحين المحليين المغربية مقابل ارتفاع مساحة الضيعات الاستعمارية خاصة في المناطق الزراعية الخصبة التي تتوفر على أراضي منبسطة محاذية للسدود والأودية، وبالتالي أصبحت الفلاحة المحلية ضعيفة بسبب قلة الاهتمام والدعم الاستعماري لها، مقابل تطور الفلاحة الكولونيالية التي استفادت بشكل كبير من كل أنواع الدعم التقني والمعنوي والمادي التي وفرتها الاستعمار لها .

الكلمات المفتاحية: الفلاحة. التدخل الاستعماري. القبائل المغربية. الفلاحة الكولونيالية.

Abstract: The Moroccan agriculture has historically played an important social and economic role in the life of Moroccans, and has for a long time been meeting the needs of the population quantitatively and qualitatively; although the production of this sector remained subject to climatic changes. Other factors have contributed to changing its features, especially the new ones that the colonial intervention produced. AS the colonizer entered Morocco, it was able to seize the most fertile and best-quality farmlands, making use of the Moroccan tribes' ignorance of the legal methods of the registration and acquisition of land, thus reducing the agricultural space of the Moroccan local farmers against the rise of colonial farms, especially in fertile agricultural areas with flat, unfriendly dams and canyons. The local farming is thus weakened by the lack of interest and colonial support, as opposed to the development of the colonial agriculture which has benefited greatly from all the technical, moral, and material support that colonialism provided.

Keywords

agriculture. the colonial intervention. the Moroccan tribes. the colonial agriculture.

مقدمة:

أدت الهيمنة الاستعمارية والسياسة الفلاحية التي اتبعتها السلطات الاستعمارية في المغرب إلى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة في الوسط القروي، إذ عمد الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للمغرب إلى نهب ثرواته المتنوعة واستغلالها لصالحه، وسلب القبائل المغربية ثروتهم الأساسية المتمثلة في أراضيهم بواسطة مراسيم وقوانين تصفية خدمت بالدرجة الأولى الاستيطان ومصالح المعمرين، مستغلين جهل

القبائل المغربية آنذاك بالإجراءات القانونية للحفاظ والتملك، الشيء الذي كانت له انعكاسات سلبية على الفلاحة المحلية ونمط عيش القبائل المغربية، حيث زادت من إفقارهم وتجويعهم وتحطيمهم اقتصاديا واجتماعيا، مقابل استفادات الفلاحة الاستعمارية من كل أشكال الدعم المادي والتقني والإداري، يقول القبطان الفرنسي روميو Romieu في هذا الإطار عن جهة تازة الفلاحية: "إن دخولنا البلاد قد أدخل بالتوازن العريق بين أعداد السكان وبين الإنتاج، وهو توازن كان يفيد السكان أنفسهم، إذ أعطي المعمرين أجود الأراضي التي كان الناس يستغلونها، وحددت لهم مناطق الغابات التي أسندت إدارتها إلى مصلحة المياه والغابات، وذلك ما اعتبر نقصا من حقوق السكان على هذه المناطق"¹، وللإحاطة بهذا الموضوع ومقاربة عناصره أكثر نقسم بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: نظام ملكية الأراضي الفلاحية بالقبائل المغربية قبل فرض نظام الحماية.

المحور الثاني: الاستغلال الاستعماري الفلاحي بالقبائل المغربية على عهد الحماية.

المحور الثالث: خصائص الأراضي الفلاحية الاستعمارية.

العرض:

المحور الأول: نظام ملكية الأراضي الفلاحية بالقبائل المغربية قبل فرض نظام الحماية.

إن الدارس لكتب الفلاحة والرحلات والجغرافيا القديمة، يلاحظ أن الفلاحة بمكوناتها من زراعة وغراسة ورعي وصيد، شكلت العمود الفقري لاقتصاد المغرب على مر العهود السابقة بما هي "أساس للعيش"²،

¹ - توفيق أكموي، أربع عشر سنة من المقاومة في ناحية تازة، مذكرات من التراث المغربي: تجزئة ومقاومة، ج5، منشورات الخزنة العامة بالرباط، 1985، ص146.

² - ابن عيود، رسالة في القضاء والصبة، تحقيق ليفي بروغس، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، الطبعة 5، القاهرة، 1955، ص 7.

وبذلك لا عجب أن يدمجها ابن خلدون³ ضمن جنس الصنائع الضرورية للاجتماع البشري، كما اعتبرها " معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو، وذلك لأنها أصيلة في الطبيعة وبسيطة في منحائها، ولذلك لا تجده ينتحلها أحد من أهل الحضرة في الغالب ولا من المترفين"⁴.

لقد شكل الفلاحون السواد الأعظم من سكان البادية المغربية خلال فترة الحماية، وكانوا يرتبطون بعضهم ببعض بعلاقات وروابط إنتاجية واجتماعية واحدة، كما كانت مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية متقاربة، وكانوا يهاجرون منذ القديم، إلا أن تطور الاستعمار الفلاحي ضاعف من هجرتهم نظرا لانعدام إمكانية الحصول على الأرض في السهول التي احتلها الاستعمار كلية، واضطروا للاشتغال كعمال زراعيين موسمي⁵.

أ- تنظيم ملكية الأراضي بالمغرب:

كانت الملكية العقارية للأراضي بالمغرب قبل فترة الحماية الفرنسية تتميز بالثنائية، فهناك أراضي جماعية وأراضي الملك الخاص، فالأولى تقوم الجماعة بتسييرها وتقسيمها طبقا للأعراف المحلية، أما الثانية فيعود تنظيمها وتسييرها للأعيان والأسر والأفراد.

ب - تنظيم ملكية وتسيير الأراضي الجماعية بالقبائل المغربية:

³- ابن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخير في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الجزء الأول، مطبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1962، ص 159.

⁴- ابن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخير في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ص 160.

⁵- عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط، 1985، ص 258.

ـ الأراضي الجماعية: هي الأراضي التي تستغلها القبائل أو فروعها بصفة جماعية، وهي أراضي غير قابلة للتقويت والتصرف، كما أنها لا تخضع للتقادم، وبذلك يتم استغلالها وفقاً للظروف وخصوصيات كل قبيلة، وتسير هذه الأراضي الجماعية بواسطة "اجتماعات" التي تحدد طرق استعمالها واستغلالها، كما تقوم بتقسيمها وتعيين "إمغارن"⁶ أو الشيوخ المكلفين بتنظيم عملية السقي والرعي، وذلك لتجسيد ارتباط القبيلة بالأرض، التي تمثل رمز وحدتها وتماسكها الاجتماعي⁷، كما أن دور "اجتماعات" يتمثل أيضاً في:

-- تنظيم عملية الرعي بالقبيلة، وتعيين شيخ يدعى (أمغار) للفصل في النزاعات التي تنشأ بين كبار مربي الماشية، أو بين فروع القبيلة.

-- تحديد كيفية استعمال القطعان واستغلال المراعي، وتحديد مواسم الرعي وفترات التنقل الجماعي للقبيلة.

-- تعيين الأراضي الرعوية المخصصة للاستعمالات المختلفة.

-- تحديد المساحات المستغلة وتحديد فترات الحصاد والحرق، بالإضافة للإشراف على الأشغال التي تقام على هذه الأراضي.⁸

ج - تنظيم ملكية وتسيير أراضي الملك الخاص بالقبائل المغربية.

⁶ - إمغارن: هم الجماعات باللغة الأمازيغية.

⁷ - نعيم مصطفي، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911-1956 التدخل، البنات والمقاومة، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، سنة 2013، ص 183.

⁸ - نعيم مصطفي، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911-1956 التدخل، البنات والمقاومة، ص 184.

تنتشر هذه الأراضي في بعض قبائل المنطقة المتواجدة على الهضاب والسهول والمناطق المحاذية للأنهار والسدود، وهي عبارة عن ضيعات عائلية، تنتقل ملكيتها إلى أكبر أفراد الأسرة منا عن طريق الإرث، ولا يمكن للفرد أن يخضعها لتصرفه وحده دون موافقة أفراد الأسرة الذكور.

وتعتبر هذه الأراضي ملكا لأفراد الأسرة الذكور على الشياخ⁹، ويموافقتهم الجماعية يمكن أن تنتقل نهائيا بالبيع أو مؤقتا إذا تعلق الأمر بالإيجار، ومع ضمان حق الأولوية للأقارب من جهة الأب في اكتساب هذه الحقوق وهذه القيود، تقوم على الروابط الدموية التي تجمع بين أفراد الأسرة، وتهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وإشباع حاجيات الأسرة بفضل الملكية المشتركة¹⁰.

هذا النوع من الملكية يخضع لقواعد جد غريبة تقضي بأن يطالب الذكر البالغ بنصيبه في الشياخ قبل وفاة أبيه، على عكس قواعد الشريعة الإسلامية التي لا تبيح القسمة بعد وفاة الأب، وقد ظل هذا النظام ساريا إلى أن سيطر الاستعمار الفرنسي على البلاد، حيث قامت سلطاته بنزع ملكية الأراضي وفرض سياسة اقتصادية رهيبة بواسطة الهجوم العسكري والأسلوب الإيديولوجي، وقامت بالإستيلاء على اختصاصات " اجماعة " الشرعية وحلت المبادلات النقدية التي كان يتم التعامل بها محل التعاون المتبادل والإشباع المباشر للحاجيات¹¹.

المحور الثاني: الاستغلال الاستعماري الفلاحي بالقبائل المغربية على عهد الحماية.

⁹- نعيمي مصطفى، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911- 1956 التدخل، البنيات والمقاومة، ص187.

¹⁰- نعيمي مصطفى، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911- 1956 التدخل، البنيات والمقاومة، ص187.

¹¹- نعيمي مصطفى، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911- 1956 التدخل، البنيات والمقاومة، ص188.

بمجرد ما تم الإعلان عن توقيع عقد الحماية على المغرب، لجأت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى وضع الأسس الأولى لتسهيل عملية استغلاله، إذ وفرت الآليات المالية الضرورية لذلك، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى إحداث وكالات ومؤسسات مالية خاصة بالإيداع والقروض، مثل البنك المخزني بالرباط الذي تحددت مهمته في منح القروض للمغرب وإحداث إصلاحات مالية ونقدية، والقروض العقاري للجزائر وتونس، والشركة المرسلية للقروض، والبنك التجاري المغربي، وهي كلها مؤسسات عملت على تنشيط ومساعدة الاستعمار على توفير البنى التحتية اللازمة وتمويل المشاريع الكبرى وتسويق الحبوب¹²، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وفتح المغرب في وجه الرساميل الأجنبية، وقد اتخذت هذه الاستثمارات الاستعمارية شكلين أساسيين :

* استثمارات خاصة: وفرتها الشركات والبنوك الفرنسية بوجه خاص، بعدما حظيت بتسهيلات وامتيازات إدارية وجمركية وضريبية.

* استثمارات عمومية وشبه عمومية: هي الاستثمارات التي توظفها سلطات الحماية باسم المغرب في المجالات الاقتصادية والعسكرية والإدارية، وكان مصدرها هو الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على المغاربة.

أ- الاعتماد على الضرائب: اعتمدت سلطات الحماية على نظام ضريبي متنوع (ضريبة الترتيب، ضرائب مهنية وسكنية، مكوس، رسوم جمركية، رسوم خدماتية، ضرائب تضامنية...). الشيء الذي

¹²- عياش البير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، صص 128-129.

أغنى خزينة الإقامة العامة ودعم مواردها وسهل ظروف استغلال خيرات المغرب وثرواته بأقل الخسائر، وقد عرفت هذه الضرائب تزييدا كبيرا بين سنتي 1920 و 1954 كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : جدول لمداخل للضرائب، وهي إحدى آليات الاستغلال في المنطقة السلطانية بمليون

فرنك.¹³

وتجدر الإشارة إلى أن الأعباء الضريبية التي أرهقت كاهل هؤلاء الفلاحين قد حدثت من تطوّرهم وارتفاع وعيهم وثقافتهم، وكان مستوى دخلهم منخفضا إلى درجة رهيبية، حيث لم يكن بإمكانهم تجديد قوة عملهم إلى المستوى الضروري من أجل العمل بنشاط في

الأرض وإنتاج الخيرات	السنة	مداخل الضرائب	المادية، وكان عمل
الفلاحين ينقسم إلى	1920	271	قسمين: عمل ضروري
لازم لمعيشتهم ومعيشة	1930	850	أسرهم، وعمل إضافي
بوصفهم رباعيين أو الإقطاعيين.	1946	7506	خماسيين عند

¹³ – D' ESMEJean, Ce Maroc que nous avons fait, édition Hachette, Paris, 1955, p. 298.

ومع أن الفلاحين كانوا متقاربين في مستويات معيشتهم، ومتشابهين في وسائل عملهم وفي أنماط سلوكهم وعاداتهم وقيمهم، لم يشكلوا طبقة اجتماعية متميزة بل شكلوا فئة اجتماعية، وذلك لانعدام الوعي الطبقي عندهم، ولتفرقهم وعزلتهم التي حالت دون تنظيمهم السياسي والإيديولوجي الذي يعتبر شرط وجودهم بوصفهم طبقة متميزة.

ورغم أن مؤتمر الجزيرة الخضراء أولى اهتماما كبيرا لقضايا الأملاك العقارية بالمغرب بغرض إصلاح الفلاحة المغربية وإضفاء الصبغة القانونية عليها، وبالإضافة إلى حثه على تغيير ترتيبات بيع الأراضي وذلك من خلال المادة 60 منه¹⁴، إلا أن هذا الإصلاح حسب الباحث الفرنسي دي مونطالامبير De Montalembert لا يمكن أن يحقق نتائج مهمة حسب التقرير الميداني الذي أنجزه في 10 دجنبر 1906م وقدمه إلى "لجنة المغرب"، ونشر على أعمدة "نشرة إفريقيا الفرنسية"¹⁵، والذي ضمنه أفكارا وتصورات حول الوضع الفلاحي في المغرب عامة وفي أسفي على وجه الخصوص، وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال لم تكف بالاستيلاء على الأراضي الفلاحية الجيدة والخصبة من حيث تربتها وموقعها قرب المجاري المائية والسدود، وطرد الفلاحين المغاربة منها، بل أثقلت كاهل الفلاحين بالضرائب الفلاحية المسماة بالترتيب. إن مصلحة الضرائب لم تكن تأخذ في الاعتبار عند تحديدها لضريبة الدخل على الإنتاج الزراعي والحيواني التغيرات السلبية في دخل الفلاحين من انخفاض الإنتاج، وهلاك الماشية والأشجار، وقد أكد ذلك المراقب المدني لدائرة صفرو "كولياك COLIAC" (كانت قبائل بولمان تنتمي لدائرة صفرو في هاته المرحلة) بأنه في سنة 1934 فرضت إدارة الحماية الترتيب على 1.361 أسرة لم تكن قد زرعت أي شيء

¹⁴ - نعيبي مصطفى، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911-1956 التدخل، البنيات والمقاومة، ص179.

¹⁵ - De Montalembert, La protection et les associations agricoles au Maroc, Bulletin du Comité de l'Afrique française, Renseignement coloniaux N : 5, Mai 1907, p. 177.

¹⁶، وفي سنة 1937 بلغ دخل الترتيب 130 مليوناً من الفرنكات، وهي سنة المجاعة والانهيار التام للزراعة المغربية، وتقابلها 105 ملايين فرنك سنة 1936، ثم قفز هذا المبلغ إلى 174 مليون فرنك سنة 1938.

17

وهكذا كان الفلاح المغربي يشقى ويكدح لا من أجل تحقيق تقدم في مستواه المعيشي، بل من أجل تغذية خزانة سلطات الاحتلال، بينما وضعه الاقتصادي يسير من سيئ إلى أسوأ بسبب الانخفاض المستمر في الإنتاج الزراعي، وعدم قدرته على تحمل أطماع المتربصين بدخله الزراعي الهزيل أصلاً.

كما أجبر السكان على أداء الضرائب والغرامات المالية تحت غطاء الحفاظ على البيئة والثروة الغابوية، مما انعكس سلباً على أنشطتهم الرعوية التي أصبحت ضعيفة. ومن أهم الضرائب التي فرضت على السكان

:

- ضريبة الترتيب: كنت تفرض على الإنتاج الفلاحي، كانت تحدد مبلغها لجن جهوية مكلفة بوضع

تقديرات إنتاج المغاربة، ولم تكم هذه التقديرات تتم على أساس بحث موضوعي لوضعية الفلاحة والأشجار المثمرة وروؤوس الماشية التي في حوزة المغاربة، بل كانت تتم بناءاً على تصورات أعوان السلطة المحلية التي

¹⁶ – Coliac, Intervention des sociétés indigènes de prévoyance dans la lutte contre la formation d'un prolétariat indigène, Bulletin économique du Maroc, Juillet 1939, p. 249.

¹⁷ - تفاسكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912 - 1956، نشر مطابع إمبريد، الطبعة الأولى، الرباط، 1998، ص51.

غالباً ما كانت تجانب الواقع، ليجد الفلاح نفسه ملزماً بأداء مبالغ تفوق إلى حد كبير محصوله الفلاحي¹⁸، وقد كان المغاربة يؤدونها قل أو كثر الإنتاج، بشكل مباشر أو غير مباشر¹⁹.

- **ضريبة الكورفي Corvée** : وهي ضريبة عمل فرضتها فرنسا على سكان القبيلة بدون مقابل، مثل تعبئ الطرق في الجبال، وقطع الأشجار ونقلها إلى مكان التصنيع .
- **ضريبة العمل**: وهي العمل لمدة خمسة أيام في السنة لكل عائلة، وفي بعض الأحيان والحالات تفرض

الضريبة نقداً ومقدارها 220 ريال.

- **ضريبة الذبيحة**: وهي ضريبة تقدم كهدية للفرنسيين على رأس كل أسبوع.
- **ضريبة التجريد** : وهي ضريبة سنوية تفرض على قطعان الماشية .

وكان شيوخ القبائل يتولون مهمة تنظيم هذه الضرائب وجمعها، وكل من رفض إحدى هذه الضرائب فإنه يسجن ثلاثة أشهر.

ومن أجل تشجيع عملية الاستيطان وجذب مزيد من المستوطنين الزراعيين فتحت إدارة الحماية مؤسسات مالية كبرى في مقدمتها الصندوق الزراعي الفيدرالي الذي بلغت ديونه على المستوطنين الزراعيين 255 مليون فرنك سنة 1935 مع تسهيلات خيالية في الدفع، وفي سنة 1921 أعلن السيد المدير العام

¹⁸ - تفلنكا أحمد، تطور الحركة العمالية في المغرب: 1919 - 1939، دار ابن خلدون ببيروت، 1980، ص102.
¹⁹ - AI - FALLAH, la colonisation et la misère du fellah Marocain, revue Maghreb mensuelle de documentation économique et sociale, n° 18 _ 19, janvier- février 1934, Imprimerie Labor, Paris, p. 11.

للزراعة أمام مجلس الحكومة عن برنامج يهدف إلى مساعدة المستوطنين الزراعيين بدعم تنمية الإنتاج الزراعي، وتسهيل تصريفه، وتسويق المنتجات الغذائية، ويرتكز هذا البرنامج على توسيع المساحات المزروعة، ومضاعفة تربية المواشي، وتحسين نوعية الإنتاج وإدخال مزروعات جديدة، وإنشاء مؤسسات للقرض الزراعي²⁰، وفي 22 شتبر 1926 أعلن المقيم العام أمام مجلس الحكومة في عرضه لميزانية سنة 1927 عن تخصيص 21,8 مليون فرنك للري الزراعي وحده، أي بزيادة 9,5 ملايين فرنك عن سنة 1926 و 14,725 مليون فرنك عن سنة 1925 ، كما زف إلى المستوطنين بشرى الشروع في بناء شبكة من السدود بلغت تكاليفها لغاية 1937 نحو 600 مليون فرنك.²¹

ب- استغلال جهل المغاربة للقوانين من أجل السيطرة على أجود الأراضي الفلاحية:

لجأ الاستعمار إلى السطو على مساحات هامة من الأراضي الزراعية عبر مجموع التراب الوطني (أراضي المخزن، والأحباس، والقبائل)، واستفاد من مساعدة الإدارة التي بنت لهم الطرق ووفرت لهم قنوات الماء وهيئت لهم مشاريع السقي²²، ثم أنعم ببعض هذه الأراضي المغصوبة على كل أصناف المعمرين ومن لف لفهم ليكونوا أحسن مدافعين عن نظام الحماية²³، ولشرعنة سيطرته على هذه الأراضي استغل المستعمر فقر المغاربة، إذ أرغمهم على بيع أراضيهم للمستوطنين بأثمان زهيدة، وكذلك استغل جهلهم ونزعة ملكية أراضيهم واستولى عليها بحجة أنها غير محفظة، واعتبر التحفيظ السند القانوني لتأكيد الملكية، مما سهل

²⁰- تفاسكا أحمد، تطور الحركة العمالية في المغرب 1919 - 1939، ص 18.

²¹- تفاسكا أحمد، تطور الحركة العمالية في المغرب: 1919 - 1939، ص 23.

²²- الفاسي عبد الإله، تحولات الحياة الاقتصادية بمدينة الرباط بعد فرض الحماية 1912-1918، وقفات في تاريخ المغرب، أعمال مهدة للأستاذ إبراهيم بوطالب، تنسيق عبد المجيد القنوري، سلسلة بحوث ودراسات رقم: 27، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص. 222.

²³- الوزاني محمد بلحسن، الحماية جنابة على الأمة، نشر مؤسسة حسن الوزاني، فاس، 1994، ص. 120.

على الأجانب سواء الأوربيين أو الفرنسيين خاصة إمكانية الاستيلاء على أجود وأخصب أراضي المغاربة لجهلهم بهذا الإجراء القانوني، والذي اعتبر وسيلة فعالة لتبرير استيلاء إدارة الحماية على الأراضي المغربية

24

ومن الظواهر والتشريعات التي عمد المستوطنون على نهجها للاستحواذ على الأراضي ونهبها، والتي شكلت القاعدة القانونية لنهب الفلاحين المغاربة وابتزازهم:

- 1- ظهير 12 غشت 1913 المؤسس لنظام التسجيل، والضامن للمبيعات العقارية.²⁵
- 2- ظهير 27 يناير 1914 و 8 يوليوز 1916 اللذان فتحا الباب للاستيلاء على أراضي الأحرار، وهي أراضي غير قابلة للبيع، ولكن يمكن أن تكون، في حالة استثنائية موضع تبادل نقدي أو عيني.²⁶
- 3- ظهير يناير 1916 المحدد للسيطرة الإدارية من أجل تحديد الأملاك الخاصة، ويعتبر هذا الظهير من القواعد القانونية الأساسية التي استندت إليها إدارة الحماية الفرنسية لبناء الأسس القانونية للاستيطان الزراعي الرسمي.²⁷
- 4- قرار 9 نونبر 1916، المتعلق بتأسيس لجنة الاستيطان الزراعي التي تتولى توزيع الأراضي على المزارعين الأوربيين.²⁸

²⁴ - تفاسكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912 - 1956، ص 189.

²⁵ - Annuaire Economique et financier du Maroc, 1924, p. 241.

²⁶ - Annuaire Economique et financier du Maroc, 1921-1922, p. 224.

²⁷ - Annuaire Economique et financier du Maroc, 1921-1922, p. 225.

²⁸ - تفاسكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912 - 1956، ص 13.

5- ظهر 17 أبريل 1919 الذي اعتبره البعض بمثابة " ميثاق حقيقي للأراضي الجماعية المغربية"²⁹، والذي فتح الباب للحصول على الأراضي الجماعية بحجة إعادة تنظيمها، حيث أصبح من الممكن شراء أو كراء الأراضي.

بسبب هذه الظواهر الاستعمارية وجهل السكان القبائل لها، تقلصت المساحات الزراعية للفلاحين المحليين مقابل ارتفاع مساحة الضيعات الاستعمارية خاصة في المناطق الزراعية الخصبة بمناطق الغرب وسائيس واللكوس وعبد وذكالة والشاوية وأراضي المناطق الشرقية التي تتوفر على أراضي منبسطة محاذية للسود والأودية الدائمة الجريان، وبالتالي أصبحت الفلاحة المحلية ضعيفة بسبب قلة الاهتمام والدعم، مقابل تطور الفلاحة الكولونيالية التي استفادت بشكل كبير من كل أنواع الدعم التقني والمعنوي والمادي حتى أصبح المستوطن المزارع في المغرب يتفوق على الفلاح في فرنسا من حيث إمكانياته المالية والتقنية.³⁰

المحور الثالث: خصائص الأراضي الفلاحية الاستعمارية.

لقد رافقت قوات الغزو الاستعماري بالمغرب، عددا من المجموعات والفرق المسلحة كالفرق المسلحة المكونة من المستوطنين المزارعين، والتي شكلت قواعد خلفية للقوات الاستعمارية، بالإضافة لفرق استطلاعية يحملون ظهرها ويحتمون بها بغية الحصول على أراضي الفلاح المغربي³¹ المتعطشين لها، وإزالة كل شيء يمكن أن يشعرهم غرباء في المغرب³²، كما شاركت في هذا الغزو أيضا بعض عناصر الصحافة

²⁹ - Annuaire Economique et financier du Maroc, 1921-1922, p 224.

³⁰ - تفساكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912 - 1956، ص 77.

³¹ - Le commandant Leclère, Les terres collectives de tribus au Maroc, Renseignements Coloniaux, Février 1922, p 40.

³² - تفساكا أحمد، تطور الحركة العمالية في المغرب: 1919 - 1939، ص 13.

الاستعمارية³³، ومنذ ذلك الحين دأب الاستعمار على إعداد جداول منهجية تضم مختلف أنواع الأنظمة العقارية التي تسهل عملية مصادرة الأراضي الزراعية من الفلاحين المغاربة لكي توزع في ما بعد على المهاجرين الأوروبيين.

لقد استولى المعمرون على أجود وأخصب الأراضي الفلاحية عنوة، أو بيعت لهم بأثمان منخفضة، إذ صدرت قرارات وزارية رخصت لإدارة الأملاك الخاصة بالدولة الشريفة بشراء عدد كبير من الأراضي الأهلية وتحويلها إلى قطع للاستيطان الفلاحي، ولم تسلم أراضي الجموع والأحباس هي الأخرى من جشع المستوطنين الأوروبيين، فقد قامت إدارة الأملاك المخزنية بشراء مساحات كبيرة من إدارة الأحباس، وأعادت تنظيم ملكيتها العقارية حتى تكون قابلة للبيع³⁴.

لقد استفادت الفلاحة الكولونيالية التي أشرف عليها المعمرون الفرنسيون من عدة امتيازات مقارنة بالفلاحة المعيشية للفلاحين المغاربة، جعلتها تحقق إنتاجا مهما في المهكتار الواحد، إضافة إلى توسع مساحاتها بشكل كبير من سنة لأخرى، ومن الأمور التي استفادت منها هذه الفلاحة الإستعمارية:

❖ إصدار سلطات الحماية الفرنسية لعدة تشريعات شكلت القاعدة القانونية للنهب

والابتزاز³⁵، وفي هذا الإطار أصدرت ظهير التحفيظ العقاري في 12 غشت 1913،

وبموجبه أصبح لكل قطعة أرضية سند عقاري يحمل إسما ورقما وتصميما، وسهل هذا الظهير استيلاء الأجانب على أراضي القبائل المغربية، مستغلين جهل المغاربة لهذا الإجراء القانوني، وعجز الفلاحين وعدم قدرتهم على الإدلاء بالوثائق الضرورية التي تؤكد ملكيتهم للأرض، وبموجبه أيضا انتقلت مساحات زراعية

³³ - La vigie Marocaine, Le 23/11/1923, p. 1.

³⁴ - جلال زين العابدين، مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال الفترة الفرنسية، مجلة كان التاريخية، ع26، السنة السابعة، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، دجنبر 2014، ص43.

³⁵ - تفاسكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912 - 1956، ص41.

شاسعة من أراضي البلاد الأكثر والأجود خصوبة في مناطق وسهول الغرب وسائيس والشاوية اللكوس وذكالة إلى المعمرين الفرنسيين.

❖ اعتماد الفرنسيين على شكلين من الاستعمار الفلاحي، الأول نتيجة استيلاء المعمرين على الأراضي بطرق مختلفة كإجبار الفلاحين على بيع أراضيهم بثمن بخس وجد منخفض، والثاني نتيجة استيلاء سلطات الحماية على أراضي الجماعات بدعوى مقاومة الاحتلال أو باسم المصلحة العامة.

❖ استحواذ المعمرين على أجود الأراضي الزراعية عبر عدة طرق كالشراء بأثمان جد منخفضة وخاصة بالمناطق ذات التربة الخصبة السهلية، مستفيدين من مساعدة الإدارة الاستعمارية التي كانت توفر لهم قنوات الماء، وتهيء لهم مشاريع مشاريع السقي لضيعاتهم مجانا³⁶.

❖ احتكار الأوربيين للفلاحة العصرية المعتمدة على التقنيات والمفاهيم الزراعية الحديثة، والتي كانت تحظى بمختلف أشكال الدعم من إقامة بنيات تحتية، ونظام المكافآت المتعددة والمتنوعة للمستوطنين الزراعيين لتسهيل غرس جذورهم في التربة المغربية أولا، ثم لتيسير اندماجهم في الاقتصاد الفلاحي الفرنسي ثانيا³⁷.

❖ اعتماد المعمرين الفرنسيين على الزراعات العصرية التي تركز بشكل أساسي على الآلات والجرارات والمحارث المتعددة السكك، إضافة إلى الأسمدة والبذور المختارة والنباتات المنتقاة والمساحات المسقية الشاسعة

المتواجدة بجوار وقرب السدود والمنابع والأودية الدائمة الجريان³⁸.

³⁶- الفاسي عبد الإله، تحولات الحياة الاقتصادية بمدينة الرباط بعد فرض الحماية 1912-1918، وقات في تاريخ المغرب، أعمال مهدة للأستاذ إبراهيم بوطالب، ص222.

³⁷- جلال زين العابدين، مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال الفترة الفرنسية، ص42.

❖ استفادة المعمرين الأجانب في ضيعاتهم الفلاحية واستغلالهم لليد العاملة المغربية التي

كانت تقوم بالأعمال الشاقة، مقابل أجور ضعيفة وساعات عمل كثيرة تتجاوز بكثير معدل ساعات العمل لدى العمال الأوروبيين والأمريكيين، ويفتقدون لسكن لائق وانعدام مطلق لشروط العيش الكريمة³⁹.

❖ استفادة المعمرين الفرنسيين والأوروبيين من المكافآت والسلفات والإعانات والقروض

التي كانت توفرها الإدارة الاستعمارية، إذ كان بإمكان الشركات الاحتياطية الأهلية إحداث جمعيات تعاونية يعهد إليها بصيانة المنتج وتحميله وتسويقه وفق الشروط المتبعة في المؤسسات الصناعية⁴⁰، وقد استفاد من هذه القروض والإعانات الفلاحين الميسورين دون غيرهم من الفلاحين الصغار المغاربة، وكانت إدارة الحماية تسعى من وراء هذه المبادرات التي اتخذتها في هذا المجال إلى الاستحواذ على أقصى ما يمكن من الأراضي لتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين عامة والفرنسيين خصوصا.

❖ إنشاء الإقامة العامة الفرنسية " مركزية التجهيز الفلاحي للبيزانا أو C.E.A.P

(Central d'Equipement Agricole du Paysanat) بظهير 26 يناير 1945، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وتهدف إلى تنمية الفلاحة وتربية الماشية بتقديم قروض للفلاحين وتأطيرهم تقنيا وبيع المعدات الفلاحية أو كرائها لهم⁴¹، ولإتجاز مهامها، اعتمدت مركزية (C.E.A.P) على

³⁸ - عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، ص244.

³⁹ - أحمد بوجداد، حول الفئات العمالية بطنجة (1926 - 1936) من خلال الصحافة الوطنية، مقال منشور ضمن كتاب طنجة في التاريخ المعاصر 1800 - 1956، منشورات العربي الإفريقي، الرباط، 1991، ص224.

⁴⁰ - حليم عبد الجليل، الإصلاح القروي في عهد الحماية: البيزانا والتحديث، مجلة المناهل، ع69، السنة السادسة، منشورات وزارة الثقافة المغربية، يناير 2004، ص53.

⁴¹ - حليم عبد الجليل، الإصلاح القروي في عهد الحماية: البيزانا والتحديث، ص54.

مكاتب محلية تقوم بتقديم معلومات حول التكوين الكيميائي للتربة ونوعية الأسمدة التي ينبغي استخدامها، وطريقة محاربة التعرية والأمراض النباتية بهدف تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي⁴².

❖ دعم وإنعاش سلطات الحماية للاستغلاليات الاستعمارية، وذلك عبر اتخاذ مجموعة من

الإجراءات القانونية، تجلّى أبرزها في إصدار مجموعة من الظهائر والمراسيم، نذكر من بينها القرار الوزاري المؤرخ في 20 فبراير 1928، والذي ينص على منح مكافآت للفلاحين الذين يقومون باستصلاح أراضيهم، كما يدعم المكننة وذلك من خلال دعم مقتني الجرارات والآلات الميكانيكية الموجهة لتقليب الأرض، إضافة إلى دعم المزارعين المستوطنين لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة⁴³.

كما كانت إدارة الحماية الفرنسية تتدخل في كل مرة بأشكال مختلفة من الدعم والتعويضات من أجل مساعدة وإنقاذ المستوطنين المزارعين، وامتصاص تأثير الانعكاسات الاقتصادية التي تواجههم من جراء الأزمات الفلاحية، لا سيما وأن عددا كبيرا منهم كان يفتقر إلى التجربة الفلاحية مثل الموظفين وقدماء المحاربين وأرباب العائلات الكبيرة وقدماء تلاميذ المدارس الفلاحية⁴⁴، وفي هذا الصدد قال المقيم العام الفرنسي بالمغرب لوسيان سان Lucien Saint بمناسبة خطاب افتتح به جلسة مجلس الحكومة المنعقدة بتاريخ 27 دجنبر 1930 ما يلي: " نعتبر من الضروري أيضا توجيه كامل جهودنا بهدف دعم هذه الفئة (المستوطنين) التي استجابت منذ البداية لنداء الحماية، وأسهمت بعملها الفلاحي الجاد وبالمثابرة في إنعاش هذا البلد"⁴⁵.

⁴² - Halim Abdeljalil, structures agricoles et changement social au Maroc de l'qtae au capitalisme, Imprimerie Info-Printe, Fès, 2000, p103.

⁴³ - تفاسكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912 - 1956، ص 87.

⁴⁴ - تفاسكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912 - 1956، ص 181.

⁴⁵ - جلال زين العابدين، مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال الفترة الفرنسية، ص 48.

الخاتمة:

وهكذا نستنتج أن السياسة الاستعمارية الفرنسية في القطاع الفلاحي كانت تهدف إلى استغلال أبسط الحوادث للتوسع داخل الأراضي المغربية، وهدر دماء أهلها واستعبادهم ونهب خيراتهم وتعرض اقتصادهم للانهايار، عن طريق نهب المحاصيل الزراعية وقطعان الماشية، ونزع ملكية أراضيهم الخصبة بحجة عدم التحفيظ وفرض ضريبة الترتيب المعروفة عند المغاربة بضريبة الرأس (أي أنها تفرض على كل فرد من أفراد القبيلة أو العائلة أي على كل رأس)، والتي كانت تتزايد بتزايد حاجة المستعمر لتمويل أنشطته، كل هذا كان بقصد تفجير وتجويع الشعب ليسهل إخضاعه - فيما بعد - واحتلاله كاملاً، ناهيك عن استنزاف ثرواته المعدنية والفلاحية والبحرية واستغلال اليد العاملة المحلية في أعمال السخرة (التويضة) باسم الصالح العام.

كما عمل الاستعمار أيضاً على تحول الإنتاج الفلاحي التقليدي إلى إنتاج سلعي لأغراض التبادل وليس لأغراض الاكتفاء الذاتي وما يصطحب ذلك من عمليات تحول للاقتصاد الفلاحي التقليدي من اقتصاد طبيعي معيشي إلى اقتصاد نقدي تبادلي سوقي، كما أدى هذا الجانب إلى بروز ازدواجية في البنيات الفلاحية، فقد أصبح يتعايش قطاع اقتصادي زراعي عصري على درجة عالية من الحداثة يملكه المستعمرون الأوروبيون، وقطاع اقتصادي زراعي تقليدي فقير يملكه السكان المحليين، يستعمل وسائل وأدوات إنتاج تقليدية كانت مستعملة في عصر الرومان⁴⁶.

⁴⁶ - عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، ص 244.

قائمة المصادر والمراجع:**أ- باللغة العربية:**

- 1- أحمد بوجداد، حول الفئات العمالية بطنجة (1926 - 1936) من خلال الصحافة الوطنية، مقال منشور ضمن كتاب طنجة في التاريخ المعاصر 1800 - 1956، منشورات العربي الإفريقي، الرباط، 1991.
- 2- ابن خلدون عبد الرحمان، كتاب العير وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الجزء الأول، مطبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1962.
- 3- ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، الطبعة. 5، القاهرة، 1955.
- 4- تفاسكا أحمد، تطور الحركة العمالية في المغرب: 1919 - 1939، دار ابن خلدون بيروت، 1980.
- 5- تفاسكا أحمد، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912 - 1956، نشر مطابع إمبريد، الطبعة الأولى، الرباط، 1998.
- 6- توفيق أكمي، أربع عشر سنة من المقاومة في ناحية تازة، مذكرات من التراث المغربي: تجزئة ومقاومة، ج5، منشورات الخزنة العامة، الرباط، 1985.
- 7- جلال زين العابدين، مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال الفترة الفرنسية، مجلة كان التاريخية، ع26، السنة السابعة، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، دجنبر 2014.
- 8- حليم عبد الجليل، الإصلاح القروي في عهد الحماية: البيزانا والتحديث، مجلة المناهل، ع69، السنة السادسة، منشورات وزارة الثقافة المغربية، يناير 2004.
- 9- عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط، 1985.

10- الفاسي عبد الإله، تحولات الحياة الاقتصادية بمدينة الرباط بعد فرض الحماية 1912-1918، وثقات في تاريخ المغرب، أعمال مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب، تنسيق عبد المجيد القدوري، سلسلة بحوث ودراسات رقم: 27، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

11- نعيم مصطفى، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911- 1956 التدخل، البنيات والمقاومة، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، سنة 2013.

12- الوزاني محمد بلحسن، الحماية جنائية على الأمة، نشر مؤسسة حسن الوزاني، فاس، 1994.

ب- باللغة الفرنسية:

1- AI -FALLAH, la colonisation et la misère du fellah Marocain, revue Maghreb mensuelle de documentation économique et sociale, n° 18 _ 19, janvier- février 1934, Imprimerie Labor, Paris.

2- Coliac, Intervention des sociétés indigènes de prévoyance dans la lutte contre la formation d'un prolétariat indigène, Bulletin économique du Maroc, Juillet 1939.

3- De Montalembert, La protection et les associations agricoles au Maroc, Bulletin du Comité de l'Afrique française, Renseignement coloniaux N : 5, Mai 1907.

4- D'ESMEJean, Ce Maroc que nous avons fait, édition Hachette, Paris, 1955.

5- Halim Abdeljalil, structures agricoles et changement social au Maroc de l'qtae au capitalisme, Imprimerie Info-Printe, Fès, 2000.

6- Le commandant Leclère, Les terres collectives de tribus au Maroc, Renseignements Coloniaux, Février 1922.

ج- مجلات اللغة الفرنسية:

- Annuaire Economique et financier du Maroc, 1921-1922.
- La vigie Marocaine, Le 23/11/1923.